المجلد 2 العدد 1 2023
الباحث
https://resarchsaden.com
مجلة الباحث Researcher Journal
الجمعية الوطنية للبحث العلمي

التكتلات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وأثر انضمام دول شرق أوروبا

ناصر محمد سليمان
قسم الاقتصاد الدولي/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

الملخص

هدف هذا البحث إلى معرفة أثر التكتلات الاقتصادية والهدف من إنشائها وأشكال التكامل ومحاولات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية وانضمام دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي بصفة عامة والاتحادات الجمركية بصفة خاصة. التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي (الاتحاد الأوروبي)؛ بحيث يُبرم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الاعضاء. ويعدُ الاتحاد الأوروبي أبرز مظاهر التعاون ونماذج التكامل الإقليمي، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يكن وليد خطّة مسبقة بل كان نتيجة للتّضامن الفكري والعلمي الذي سارعت به الدول الأوروبية للنهوض وبناء أوروبا. التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية ليس عملاً حديثًا، بل كان موجودًا في عهد الإمبراطوريات الاستعمارية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي كان ينظر اليها كتكتلات تجارية منحازة وذلك لأن القوى الاستعمارية تحافظ على الأوضاع المفضلة لها وهي أن تبيع منتجاتها المصنعة في مستعمراتها وان تستورد من هذه المستعمرات المواد الأولية والسلع التي لا تنتجها. وأشرت في هذا البحث أن أفضل الاتحادات التي أسست بعد الحرب العالمية الثانية (الاتحاد الأوروبي)، التي لم تجعل هذه الدول الأوربية تعيش في اوضاع سيئة، ولا تدمر الحرب اقتصادها، ولا تمزق وحدتها. وواصل الاتحاد الأوروبي توسّعه ليشمل أوروبا الوسطى والشرقية وشهد أكبر توسّع في تاريخه عام (2004) والذي أثّر على الاتحاد من عدة جوانب بعضها كان سلبيًا والبعض الآخر إيجابيًا. ففي حين ازداد النمو الاقتصادي لدول الاتحاد المنضمّة حديثاً كان ذلك مكلفًا جدًا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى حقّق توسّع الاتحاد الأوروبي الخامس زيادة في التبادل التجاري خاصة بالنسبة لدول شرق ووسط أوروبا إذ ازدادت صادراتها (19) بالمئة واستيراداتها (17) بالمئة سنة (2004م)، لكن أثّر ذلك في السياسة الزراعية المشتركة. عمومًا فإن كان توسّع الاتحاد الأوروبي وتوحيد القارة الأوروبية يمنحها صورة إيجابية على الصعيد الخارجي، إذ أصبح لها ثقل اقتصادي وسياسي في الساحة الدولية، إلاّ أنّ ذلك لا يلغي وجود خلافات داخلية خاصة ما يتعلق باختلاف الثقافات ووجهات النّظر حول مستقبل الاتحاد الأوروبي والطريق الذي سيسلكه هذا المسار التكاملي.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، الاتحاد الأوروبي، انضمام، دول شرق أوروبا.

Abstract

In this research, I talked about economic blocs, and the purpose of their establishment, forms of integration, attempts at economic integration among developing countries, the desire joining of Eastern European countries to the European Union in general and customs unions in particular. Economic integration is the entry of a group of countries linked by close economic, social, political and geographical relations into an economic union "the European Union" whereby it is agreed upon between these countries to apply unified trade and economic policies to which all member states adhere.

The European Union is the most prominent manifestation of cooperation and models of regional integration that emerged after World War II. It was not the result of a preconceived plan, but was the result of the intellectual and scientific solidarity that European countries hastened to advance and build Europe.

Economic integration and economic blocs is not a recent work, but rather existed during the era of colonial empires in the nineteenth and early twentieth centuries, which were seen as biased trade blocs, because the colonial powers maintain their preferred conditions, which is to sell their products manufactured in their colonies and to import from these colonies. Raw materials and commodities that are not produced.

In this research, I indicated that the best unions that were established after World War II is the "European Union", which did not make these European countries live in bad conditions, without destroying their economy, nor tearing their unity.

The European Union continued its expansion to include Central and Eastern Europe and witnessed the largest expansion in its history in 2004, which affected the Union in several aspects, some of which were negative and others positive.

While the economic growth of the newly acceding union countries increased, this was very costly for the European Union countries.

On the other hand, the fifth expansion of the European Union achieved an increase in trade exchange, especially for the countries of Eastern and Central Europe, as their exports increased by 19 percent and imports by 17 percent in 2004, but this affected the Common Agricultural Policy.

In general, if the expansion of the European Union and the unification of the European continent gives a positive image on the external level, so that it has economic and political weight in the international arena, this does not negate the existence of internal differences, especially with regard to different cultures and viewpoints about the future of the European Union and the way that this integrative path will take.

Keywords: *Economic integration , European Union , joining , Eastern European countries.*

مقدمة:

عرفت البيئة الدولية مع نهاية القرن العشرين تغيرّات وتطورات مهمة، من ضمنها ظهور تكتلات اقتصادية منذ بداية الخمسينات، والتّوجه نحو نظام أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى ظهور مفاهيم عديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية الدوّلية، أهّمها مصطلح (العولمة). ولعلّ أهّم ما ميّز هذه المرحلة، هو زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم، فقد ارتبطت جميعًا بعلاقات تجارية، مالية وتكنولوجية. هذه الوضعية الدولية، أظهرت عجز الأطر الوطنية على مواجهة التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي؛ إذ أدى هذا التطور إلى تزايد الشعور بأهمية والحاجة لمزيد من التعاون والتكامل وظهور تكتلات اقتصادية فيما بين الدول على المستوى الإقليمي، كوسيلة لمواجهة التحديات العالمية. وهو الشعور الذي أسفر عن نشأة العديد من التّكتلات الاقتصادية الإقليمية، فأصبح التّكتل والتكامل أهّم سمات العلاقات الدولية في الفترة الراهنة، وكانت الغاية من تكوين هذه التّكتلات، التّخلص من العديد من الصعوبات التي تواجهها الدول، وإيجاد حلول لها بشكل جماعية إذ تستغل الإمكانيات الاقتصادية المشتركة، إذ إنّ التّكامل هو أفضل طريقة للاستفادة من مزايا الدول الأعضاء في التّكامل.

ونظرًا لأهمية هذه الظاهرة أدركت دول العالم المختلفة أنّه من الصّعب تحقيق النمو الاقتصادي في هذا العصر بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية فحسب؛ إذ أنها لم تعد كافية لتحقيق أيّ تقدم لأي دولة دون إبرام اتفاقيات تعاون بهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والرّفاه الاجتماعي لدول الأعضاء دون تمييز. ومن ثم شهد العالم نشأة عديد من النماذج التّكاملية، أبرزها (الاتحاد الأوروبي) الذّي جاء كنتيجة لما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار في أوروبا، فظهرت الحاجة الماسة بمبادرة دولة لإعادة إحياء اقتصاد أوروبا. ومن أجل تحقيق مصلحتها قررت أوروبا، التّجاوز عن كل الخلافات السياسية وحروبها الماضية والخروج بتّكتل اقتصادي يضم دولًا من غرب وشرق أوروبا، بغضّ النّظر عن الآثار التي قد تترتب عن هذا التوسع.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الموضوع في كون الاتحاد الأوروبي نموذجًا يحتذى به؛ بحيث أنّ الدول الأوروبية تجاوزت العديد من العراقيل وتغلبت على العديد من الصعوبات، للوصول إلى ماهي عليه وذألك من مسيرة دامت أكثر من نصف قرن إلى أن أصبحت على مشارف وحدة سياسة، تضم غالبية دول أوروبا، إضافة إلى كثير من الإنجازات التي حققتها في ميادين مختلفة. كما أنّه تعتبر تجربة تدرس الخطوات التي يجب إتباعها والتي يجب تفاديها، لضمان نجاح أي تجربة تكاملية، وتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

مشكلة البحث:

لقد جاء الاتحاد الأوروبي كنتيجة لتراكم خطوات مختلفة عديدة، وتوسعه عبر مراحل تاريخية مهمة لتحقيق التّكامل الاقتصادي خاصة بعد توسعه شرقاً. وعليه نطرح الإشكالية الآتية: هل أثّرّ انضمام دول أوروبا الشّرقية على الاتحاد الأوروبي سلبياً أم إيجابياً؟ ولكي نغطي على جوانب الإشكالية قمنا بصياغة تساؤلات فرعية، وهي:

1. ما أهم مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي؟
2. ما مراحل توسع الاتحاد الأوروبي؟
3. ما الهدف من تأسيس الاتحاد الأوروبي؟
4. ما الغرض من توسع الاتحاد الأوروبي شرقًا؟ وهل كانت نتائجه إيجابية أم سلبية على الاتحاد ودول أوروبا الشرقية؟

أهداف البحث:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

- **الأسباب الذاتية:** إنّ الانتماء لمنطقة البحر المتوسط ولبعدها الحضاري المشترك، بفعل الاحتكاك بين شعوب المنطقة عبر العصور المختلفة القديمة والحديثة، يفرض علينا الاهتمام بالمنطقة ومحاولة فهم التحوّلات والتّطورات التي تطرأ عليها، وكذألك التّركيز على أهّم الأطراف الفاعلة فيها.
- **الأسباب الموضوعية:** تتلخص فيما يلي:

1. أهمية البحث خاصة بعد الإقدام الكثيف على تكوين التكتلات الإقليمية والاقتصادية.
2. اعتبار الاتحاد الأوروبي من أبرز النماذج التكاملية أهمها.
3. إبراز أهم المراحل التاريخية التي مرّ عليها التكامل الأوروبي قبل الوصول إلى مرحلة الاتحاد.

منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي، الذي يمكّننا من وضع الظاهرة في سياق تطوّرها التّاريخي، وعلى المستوى الوصفي حيث يمكننا بالتعرف إلى الظاهرة ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها. كما استخدمنا مناهج مكّملة كالمنهج المقارن للمقارنة بين فترتين مختلفتين، والتوصل إلى استنتاجات واقعية. بالإضافة إلى استدلالنا بالمقاربة الوظيفية الجديدة؛ بحيث أنّ الطرح الذي جاءت به يعتبر الأقرب إلى المنهج الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي.

مكونات البحث:

قسمنا البحث على فصلين، والفصل الأول إلى مبحثين والفصل الثاني إلى مبحثين. ودرسنا في الفصل الأول مفهوم التكتلات الاقتصادية والهدف من إنشائها، وعلاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم، وشرح مبسط عن بعض تجارب التكامل الاقتصادي، وظاهرة وأشكال التكامل الاقتصادي وفوائده، بعدها تطرقنا إلى الاتحاد الأوروبي كتجربة تكاملية حيث إذ سردنا ظروف نشأته ومراحل تشكّله ودوافع تأسيسه، وشرح اتحاد البنلوكس،

أهداف تأسيس الاتحاد الأوروبي مع ذكر مؤسساته، ومحاولات التكامل بين الدول النامية، مع ذكر التكامل الاقتصادي العربي، كما قمنا بتوضيح كيفية التنظيم والتسيير داخل الاتحاد الأوروبي.

سردت في الفصل الثاني مراحل توسع الاتحاد الأوروبي حيث وقفنا عند شروط العضوية والانضمام للاتحاد الأوروبي ومن ثمّ توسع نحو شرق ووسط أوروبا حيث عرضنا أهداف هذا التوسّع والآثار التي ترتبت عنه.

الفصل الأول: التكتلات الاقتصادية والهدف من إنشائها

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية والهدف من إنشائها:

دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي، بحيث يُبرم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة يلتزم بها جميع الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي. ليس لتعبير التكامل الاقتصادي، في المجال الاقتصادي معنىً محدد، فعند بعض الاقتصاديين تشمل العبارة مفهومًا اجتماعيًا، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعملوا مصطلح التكتل.

يرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين بشأن التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، هنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي (Integration)، وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من (Enteger)، الذي يعني الشيء المتراكب عضويًا في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح. كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانًا بحسب أسبابه وأحيانًا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية والسياسية، وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، التي أجرتها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي، كما يلي:

يعرف (بيلا بلاسا) التكامل الاقتصادي على أنه: عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير، التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. انطلاقًا من هذا التعريف نلاحظ أن (بيلا بلاسا)، يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى وصف أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطًا منطقيًا ومدخلًا طبيعيًا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

وقد اقترح أحد الباحثين مفهومًا شموليًا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملًا إراديًا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

يبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة بخلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول أن التكامل

الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية وذلك يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

انطلاقًا من هذه التعريفات يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول في العلاقات الاقتصادية والسياسية.

ومما سبق نلاحظ أن التكامل الاقتصادي يتضمن النقاط البارزة الآتية:

1. أن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية.
2. أنه عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات، بهدف إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.
3. يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع.

والتكامل الاقتصادي عملية تاريخية، بمعنى أنها تحتاج إلى الزمن حتى تنضج أسبابها وتكفل عناصرها، ولذا ينظر إليه على أنه عملية تدريجية تتم من العمل الواعي، الذي يخضع لقوانين العلم الموضوعية. ويمكن القول إن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر الآتية:

1. ينظر إلى التكامل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، ويتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة (التكامل الاقتصادي التام) كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.
2. تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

إذن التكامل الاقتصادي (عبارة عن كافة الإجراءات التي تتضمن عليها دولتان فأكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع).

المطلب الأول: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم:

1. التعاون الاقتصادي:

لا تستطيع الدول منفردة تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء عديد من العلاقات المتنوعة، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر وضوحًا، وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة والشفافية. وعلاقات التعاون الاقتصادي تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين؛ بهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل، فتقوم الدول بعقد اتفاقيات تعاون من أجل تسهيل حركة انتقال عناصر الإنتاج أو التعاون المالي أو التقني، وعلاقات التعاون الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة فهي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، إما أن تكون ثنائية أو جماعية وفي قطاع معين أو عن طريق مساعدات تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول دون أي اتفاق سابق.

عادة ما يشمل التعاون الإقليمي الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أي التحرر من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية، من هنا يمكن أن نفرق بين التعاون والتكامل؛ إذ إنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد (المنع)، من التمييز، مثال ذلك إزالة الحواجز القائمة في وجه

التجارة على المستوى الدولي، وهي تعبير عن أعمال التكامل الاقتصادي، كما أن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في عملية التكامل، تغيرات وآثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار، في حين التعاون الاقتصادي لا يرتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني.

2. الاتفاقيات الثنائية:

انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعدُ أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددًا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشكلات الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة ومن ثم التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول. وتعرف الاتفاقيات الثنائية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد أولًا من إحدى الدول إلى أخرى، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليمًا أو دقيقًا، ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي:

1. تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة.
2. القضاء على مشكلة النقد الأجنبي؛ إذ تسوي المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، ومن ثم تقدم كثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشكلاتها.
3. تنظيم التجارة استيرادًا وتصديرًا.
4. تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

من جهة أخرى، يلاحظ أن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير في مستويات الأسعار محليًا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر في شكل ونوع الإنتاج وذلك من التأثير في شكل ونوع الصادرات والواردات.

بعض تجارب التكامل الاقتصادي في الدول المتقدمة:

1. الاتحاد الأوربي:

بدأ الاتحاد الأوروبي منظمة تجارة حرة بموجب اتفاقية (روما) عام 1958م ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق باستمرار مستمر إلى أن وصل عدد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى 25 دولة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية، فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالًا من حيث البنى والهياكل التكاملية، والاستمرار في المسيرة التكاملية. ومن ناحية الإمكانات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريًا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم، كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه أكثر من (380) مليون نسمة وبمتوسط دخل فردي مرتفع نسبيًا. ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن نلتمس ذلك بجلاء من خلال تفحص أهداف هذا التكتل التي وإن كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد، إلا أنها تنص بشكل واضح على سعي الاتحاد إلى دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح له بأن يلعب دورًا أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل حتى السياسية. وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على الصعد كافة.

واثبت التكامل الاقتصادي الاوروبي تقدمًا ملحوظًا في خمسين عامًا الماضية، وذلك بضم المزيد من البلدان الاوروبية في تكتلات اقتصادية. فمثلًا الجماعة الاقتصادية الاوروبية بدأت بست دول اعضاء، والان تشمل (28) دولة عضوًا جميعها من الدول الأوروبية (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أصبح أعضاء الاتحاد 27).

المقومات المساعدة على الاندماج بين دول الاتحاد الأوروبي:

1. المصير والتاريخ المشترك: معانة ألأوروبيين من ويلات الحربين وكذا الأزمات.
2. الوحدة الجغرافية: الانتماء للقارة الأوروبية التي عرفت التعمير منذ القدم والتصنيع.
3. النظام السياسي والاقتصادي: نهج النظام الديمقراطي الليبرالي المحترم للحريات الأساسية، والتعبير، والترشح والانتخاب، وحقوق الانسان.

نهج النظام الاقتصادي الليبرالي القائم على المنافسة الحرة:

1. تتميز ساكنة الاتحاد الأوروبي بقلتها وكذا أطول أمد حياتها.
2. ضعف نسبة العاطلين.
3. تبلغ نسبة المتعلمين 38% الشيء الذي يسهم في البناء القوي للاتحاد.
4. تستفيد الفئات العمرية من (24) و (55) سنة من نسبة عالية من التشغيل.

المظاهر الاقتصادية للاندماج في الاتحاد الأوروبي (أبو شرار 2010م):

1. يسهم تنظيم المجال في تدعيم الاندماج بين الاتحاد.
   - ميكالوبول: مدن متصلة فيما بينها مكونة تجمعًا حضريًا.
   - مركز: مجال تتركز فيه السلطات والقرارات المختلفة (سياسية، واقتصادية، وثقافية، ومالية).
   - أطراف: هوامش تابعة للمركز وتتميز بوجود أنشطة ثانوية.
2. تسهم العملة الموحدة في تدعيم الاندماج وفي استقلال هذه العملة عن الدولار الامريكي.
3. تشكل المبادلات التجارية الداخلية احدى مظاهر الاندماج حيث تمثل ثلثي مجموع مبادلات هذا الاتحاد في إطار ما يسمى بالسوق الوحيد (سوق مشترك ومفتوح بين كل دول الاتحاد، إذ تتداول السلع والخدمات البحرية).

المظاهر الاجتماعية للاندماج بين دول الاتحاد الأوروبي:

1. حرية تنقل الاشخاص بدون جواز سفر.
2. خلق منافسة بين دول الاتحاد الموحدة العملة الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الجودة وانخفاض الأسعار.
3. تحقيق الاندماج الثقافي من توحيد النظم التعليمية والشهادات وجعلها مقبولة في كل دول الاتحاد.
4. تنمية التقدم العلمي والتقني.
5. محاربة الاقصاء الاجتماعي.
6. تنمية العدل.
7. حماية حقوق الطفل.
8. تنمية التلاحم الاقتصادي والاجتماعي.
9. حماية وتنمية التراث الأوروبي.
10. التضامن بين دول الاعضاء.

2. منظمة التجارة الحرة الأوروبية:

هنا ضمن التجارب للتكامل الاقتصادي أسست منظمة التجارة الحرة الأوروبية عام (1960م) من سبع دول غربية وهي المملكة المتحدة، النمسا، الدنمرك، النرويج، البرتغال، السويد، وسويسرا وانضمت فنلندا مع هذه المنظمة كعضو مزامل لا يتمتع بكامل الحقوق والامتيازات عام (1961م). وحققت إيفتا تجارة حرة في مجال البضائع الصناعية عام (1967م)، ولكنها اتخذت قليلاً من التدابير الاحتياطية لخفض العوائق على تجارة المنتوجات الزراعية. واحتفظت كل دولة بنظامها الخاص من العوائق التجارية باتجاه الدول غير الأعضاء في الافتا، مما أدى إلى انحرافات تجارية بين الدول الاعضاء، وهذا يشير إلى دخول البضائع المستوردة من بقية دول العالم إلى الدولة العضو ذات التعرفة الجمركية المنخفضة في الافتا، وذلك لتجنب دفع الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها الدول الأعضاء الأخرى.

3. اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) (NAFTA):

أنشئ هذا التكتل في نهاية عام (1993م)، ويضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وعلى الرغم من كونه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة، فإنه مثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبًا بحجم اقتصاد يقارب (7) تريليونات دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز (360) مليون نسمة، ويتجاوز الناتج المحلي الإجمالي (670) مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية (1017) مليار دولار عام (1991م)، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية، وقدرات مالية هائلة. وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيرًا عن أهداف الاتحاد الأوروبي؛ فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وخاصة الاتحاد الأوروبي.

بعض تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية (بله ومعتصم 2017 م):

شجع نجاح المجموعة الأوروبية العيديد من محاولات التكامل الاقتصادي بين مجموعات الدول النامية كوسيلة لحفز التنمية الاقتصادية، ولكن معظم هذه المحاولات صادف نجاحًا محدودًا أو مني بالفشل والأمثلة على ذلك ما يلي:

1. السوق المركزية المشتركة لأمريكا الوسطى **(CACM):** أسست هذه السوق مجموعة من الدول عام (1969م) وهي: كوستاريكا، والسلفادور، وجواتيمالا، وهندوراس ونيكاراجوا وقد حلت هذه السوق في عام (1969م) ثم أعيد تكوينها في عام (1990م).

2. منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (لافتا **LAFTA) :** أنشئت هذه الرابطة في عام (1961م)، و تضم كلاً من الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، وتشيلي، وبيرو، أوروغواي، باراغواي، كولومبيا، الإكوادور، فنزويلا، وبوليفيا، وبذلك فهي تشمل كل قارة أمريكا اللاتينية إلى جانب المكسيك. واقتصرت هذه الرابطة على تحرير التجارة من دون أن يمتد إلى تحقيق الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، وتميزت بتواضع أهدافها وتباطؤها في الإنجاز، نتيجة للتفاوت الكبير بين أعضائها، فالدول الثلاث الكبرى: الأرجنتين، والبرازيل والمكسيك تمثل مساحتها وسكانها نحو (70) في المائة من الدول الأعضاء في الرابطة، وهذا التفاوت الكبير في الإمكانات كان السبب الرئيس في فشل هذا التجمع.

وتوجد مجموعة فرعية انبثقت عن هذه المنظمة وتتكون من حلف الإندين الذي تم تشكيله عام (1969م) ويضم كلا من الدول التالية: بوليفيا، والإكوادور والتشيلي وكولومبيا والبيرو وفنزويلا. وكان يتوقع من هذا الحلف الإسراع في عملية التكامل الاقتصادي وانشاء سوق مشتركة، إلا أنه في عام (1980م) حلت محله منظمة التكامل الأمريكي (لأيا) LAIA

3. السوق المشتركة للمخروط الجنوبي **(MERCOSUR):** شكلت هذه السوق من دول الأرجنتين والبرازيل والباراغواي والأورغواي في عام (1991م) وأصبحت اتحادًا جمركيًا في عام (1995) وانضمت إليها بوليفيا والتشيلي في عام (1996).
4. منظمة التجارة الحرة الكاريبية **The Caribbean Free Trade Association**: أسست عام (1968م) وتحولت الى سوق مشتركة في عام (1973م).
5. جماعة شرق إفريقيا الاقتصادية **The East African Economic Community**: أسست عام (1967م) من كينيا وتنزانيا وأوغندا وانهارت في عام (1977م).
6. الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا **The West African Economic Community**: شكلت عام (1973م) من بنين، وبوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا والنيجر والسنغال.
7. منظمة التجارة التفصيلية لشرق وجنوب إفريقيا Preferential Trade Area of Southern and Eastern Africa**:**وتضم (19) عضوًا وتمتد من السودان شمالًا الى موزمبيق جنوبًا وأنشئت في عام (1981م)، ولقد جدولت هذه المنطقة لتصبح اتحادًا جمركيًا قبل نهاية العقد.
8. رابطة دول جنوب شرق أسيا (أسيان) **The Association of South East Asian Nation (ASEAN))**: وتضم هذه الرابطة كلا من بروناي، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين وسنغافورة، وتايلاند. وبالرغم أن هذه الرابطة رابطة سياسية، إلا أنها في عام (1977م) قررت أن تتحرك باتجاه خلق سوق مشتركة ذات امتداد واسع تستطيع من خلالها وعلى نحو بين وواضح أن تحول التجارة إلى أداة فعالة لتشجيع التنمية الصناعية.

إن أعظم عقبة تعترض محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية وتجعله تكاملًا اقتصاديًا ناجحًا هو أن المنافع الناتجة عن هذا التكامل لا توزع بالتساوي بين الدول الاعضاء، وبدلًا من ذلك تقوم الدولة الأكثر تقدمًا في المجموعة بالحصول على معظم الفوائد، وهذا يؤدي إلى افشال محاولة التكامل الاقتصادي.

الطريقة لتجنب الافشال هي تقديم مساعدات استثمارية من تخطيط صناعي (أي تحديد بعض الصناعات لكل دولة عضو). وعلى الرغم من أن هذه الفكرة أجريت في السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، فقد باءت بالفشل وانحل السوق عام (1969م) ثم أعيد تشكيله في عام (1990م).

عقبة اخرى لمحاولات التكامل الاقتصادي وهي أن كثيرًا من الدول النامية لا ترغب في التخلي عن جزء من سيادتها المكتسبة إلى سلطة مجتمعية تتخطى صلاحياتها الحدود القومية للدول الأعضاء كما يتطلب التكامل الاقتصادي الناجح.

وتظهر أيضًا صعوبات أخرى نتيجة للنقص في وسائل النقل والاتصالات الحديثة الجيدة بين الدول الاعضاء، وكذلك المسافات التي تفصل الدول الأعضاء عن بعضها بعضًا، وكذلك الطبيعة التكاملية لاقتصاديات الدول الاعضاء، والمنافسة إلى نفس الاسواق العالمية للصادرات الزراعية لدول الاعضاء وبسبب الأمور المذكورة سابقًا، لا يمكن أن يقال التكامل الاقتصادي بين الدول النامية كان ناجحًا في معظم الحالات.

تجارب التكامل الاقتصادي في الوطن العربي :

تم تأسيس جامعة الدول العربية في 22 آذار عام 1945م بسبع دول عربية مستقلة هي: مصر، والعراق، وسوريا، والأردن، واليمن، والسعودية ولبنان. وسعت الجامعة العربية منذ ذلك التاريخ الى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، فقامت فأسست اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية والتي عهد إليها بتحديد

شروط ومجالات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ووضع معايير المشروعات والاتفاقيات والسياسات والإجراءات المتعلقة وعرضها على مجلس الجامعة. وفي عام (1950م) أنشأت جامعة الدول العربية المجلس الاقتصادي العربي، الذي أنجز اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام (1957م) التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية إلا أن هذه الاتفاقية بقيت مجمدة حتى عام (1964م) حيث دخلت حيز التنفيذ.

وعلى الرغم من توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة لقيام تكتل اقتصادي ناجح في الوطن العربي، إلا أن غياب شرط التوافق السياسي بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وقفا حائلاً دون نجاح معظم تجارب التكتل في الوطن العربي، باستثناء تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة في عام (1981م)، ثم انتقلت إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في عام (2003م)، وعلى الرغم من التقدم النسبي في الترتيبات والإجراءات المتخذة، جاء التقرير الاقتصادي الخليجي (2005-2006) ليؤكد ضعف مؤشرات التكامل التجاري وانخفاض مستوى التجارة البينية الخليجية، وضعف مجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية؛ نتيجة لارتفاع الطلب على السلع المستوردة وضعف مستوى التنويع الإنتاجي في دول المجلس، جعلتها تتجه نحو الأسواق الخارجية، وأدى ذلك إلى تسرب جزء كبير من الأموال الخليجية إلى الخارج، وهذا الأمر يفرض على دول المجلس بذل مزيد من الجهود لرفع مستوى التنويع الإنتاجي من السلع والخدمات التي تحظى فيها بميزة نسبية لزيادة مستوى التكامل الاقتصادي الخليجي.

وتشير البيانات الاحصائية إلى عدم نجاح اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة في تحريك حجم التبادل التجاري بين الاقطار العربية الى الأسباب الآتية:

1. عدم الاهتمام بإعطاء العناية الكافية لتطوير وتنمية مشاريع انتاجية متنوعة ومتكاملة وموزعة بين الأقطار العربية الغنية والفقيرة.
2. معظم اقتصاديات الدول العربية تدور في فلك التعبية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتطورة التي تستنزف خيرات وثروات الوطن العربي وتسخرها في خدمة مصالحها وتحاول دوماً تعميق الخلافات السياسية والاقتصادية وإفشال المشاريع التكاملية والوحدوية بين الاقطار العربية لكي تحافظ على مصالحها.
3. عدم توافر النية الحسنة والصادقة والإرادة القوية وصدق العزم لدى صانعي القرارات السياسية والاقتصادية في البلدان العربية لإزالة جميع الصعوبات التي تعترض طريق مشروع التكامل الاقتصادي العربي.
4. تعميق التوجهات القطرية في الوطن العربي والتي تحدث نتائج سلبية على جميع الجهود السياسية والاقتصادية الجماعية في الوطن العربي.

وفي الثمانيات من القرن الماضي أجريت بعض تجارب التكامل الاقتصاد العربي، منها ما يلي:

1. مجلس التعاون الخليجي: في عام (1981م) أنشأت ست دول عربية خليجية هي السعودية، والكويت وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين مجلس التعاون الخليجي. إيمانًا من هذه الدول بأن العمل العربي المشترك والتنسيق والتعاون الاقتصادي يعود عليها بالفوائد الكثيرة. وفي عام (1983م) نفذت هذه الدول البنود التي نصت عليها اتفاقية المجلس مثل: رفع القيود التجارية بين الدول الاعضاء في المجلس وكذلك رفع القيود المتعلقة بالنقل أيضًا.
2. مجلس التعاون العربي: بعد اجتماع قادة أربع دول عربية وهي العراق ومصر، والأردن، واليمن الشمالي في بغداد في 16 أذار عام 1989 تم إعلان عن تشكيل مجلس التعاون العربي الذي لم يعمر طويلاً نتيجة لاحتلال العراق للكويت في آب عام 1989 واندلاع حرب الخليج في كانون الثاني عام (1999م).

ظاهرة التكتلات الاقتصادية:

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة حديثة، بل تعود إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد هو ظاهرة التنامي وسرعة التوجه إلى إنشائها أو الدخول فيها، والتي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين وخصوصًا في الدول المتقدمة. مما جعلها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وارتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، وأيضاً تحرير حركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

تعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بعد أن خضعت كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة بعد إعلان المنظمة في عام (1995م)، فضلاً عن خضوع قسم كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عليها من التزام ببرامج الخصخصة والتكييف الهيكلي. ومهما تباينت الدوافع، فإن بروز التكتلات بهذا الزخم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهورها. فهي جاءت كتجسيد للتحولات الهيكلية في البنيان الاقتصادي الدولي، وما ترتب عليها من إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه. كما أنها غطت أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، بل تعدت ذلك لتشمل معظم الدول النامية مما جعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها. فضلاً عن كونها ظاهرة اقتصادية في منطقها وسياسية واستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها.

ويبدو المشهد الاقتصادي العالمي اليوم أكثر ديناميكية في ظل التكتلات الجديدة، بعد أن ضم أنماطًا ودرجات مختلفة من التكتلات الاقتصادية، على رأسها الاتحاد الأوروبي الذي يشكل نموذجاً متطورًا للتكتل الاقتصادي وتوجهاً نحو الوحدة السياسية، يليه التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ورابطة الآسيان مرورًا بالحلف التجاري لأمريكا اللاتينية الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي وانتهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية التي تأتي في أدنى درجات التعاون الاقتصادي. إن هذه التطورات حملت الكثير من المخاطر والمخاوف للدول التي لا تزال تعمل بشكل منفرد، بعد أن أصبح من شبه المستحيل على أية دولة تحقيق متطلباتها التنموية بجهد منفرد.

أهداف التكتلات الاقتصادية:

تهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة ليست بالضرورة كلها اقتصادية بل قد تكون سياسية واجتماعية وعسكرية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في (بله ومعتصم 2017 م):

1. الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.
2. تقسيم العمل التقني والوظيفي: للاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.
3. تسهيل عملية التنمية الاقتصادية: حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
4. تخفيض أثر الصدمات الخارجية: يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصادات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

5. رفع مستوى رفاهية المواطنين: يفترض أن التكتل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.
6. التقليل من الاعتماد على الخارج: يؤدي التكتل الاقتصادي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصًا إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة - اتحاد جمركي على الأقل؛ إذ يجلب التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.
7. إسهام التكتل الاقتصادي في التكامل الاقتصادي: يسهم التكتل الاقتصادي في إمكان تحسين شروط التجارة الداخلية لصالح الدول الأعضاء.
8. تقوية القدرة التفاوضية: يعمل التكتل الاقتصادي إلى تقوية القدرة التفاوضية للدول أعضاء التكتل تجاه العالم الخارجي.

سمات التكتلات الاقتصادية الدولية:

يمكن أن نحدد سمات التكتلات الاقتصادية الدولة على وفق مظاهرها وأنواعها، وهي (بله ومعتصم، 2017م):

1. من حيث طبيعتها: فإنها تأتي تجسيداً لتحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي بما فيه من إعادة توزيع الأدوار والمواقع للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.
2. من حيث شموليتها: فإنها تشمل النشاطات الاقتصادية للمشاركين في التكتل وأحيانًا تتعداه إلى تكتلات أخرى على وفق الاتجاهات الجيوسياسية للدول.
3. من حيث أبعادها: فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها سياسية وإستراتيجية في اتصال حلقاتها.

خصائص التكتلات الاقتصادية:

هناك خصائص متنوعة للتكتلات الاقتصادية يمكن أن نلخصها بما يلي:

1. وجود روابط توحيد عن مكونات التكتل الاقتصادي على الصعيد الجغرافي ورصد المعلومات والمستوى الوظيفي أو التقني.
2. تنسيق البرامج الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتل والسعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج.
3. التجانس في القضايا الجيوسياسية للدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.
4. يرافق التكتل الاقتصادي تكتل سياسي في مواقف الدول الأعضاء.

المطلب الثاني أشكال التكامل الاقتصادي:

يتخذ التكامل الاقتصادي صوراً تتدرج من التعاون الاقتصادي البسيط حتى الاندماج الاقتصادي الكامل، ومن هذه الصور (أبو شرار، 2010م):

1. **الترتيبات التجارية التفضيلية:** ويخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء. وكذلك يعدُ هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي رخاوة (فضفاض). وأفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس عام (1932م) على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة.
2. **منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:** في هذا الشكل تلغي ضرائب الاستيراد والقيود التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء ولكن تبقى كل دول عضو بتعرفتها الجمركية وسياساتها التجارية سارية المفعول مع الدول الأخرى غير الأعضاء. في هذا الشكل يتفق الدول الأعضاء على تخفيض القيود المفروضة على التبادل التجاري فيما بينها حتى تزول هذه القيود كليًا، وفي الوقت نفسه لا يكون للمنطقة تعرفة جمركية موحدة تطبقها

على الواردات من البلاد الأخرى غير الأعضاء ومعنى هذا أن كل دولة من الدول المنضمة إلى المنطقة تحتفظ بتعرفتها الجمركية الخاصة بها، إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء.

3. **الاتحاد الجمركي Customs Union**: في هذا الشكل يمكن تجنب مشكلة استغلال أعضاء التجارة الحرة بعضهم بعضًا بواسطة تجارة الترانزيت بتبني ترتيبات الاتحاد الجمركي. يعدُ الاتحاد الجمركي هو منطقة تجارة حرة تتميز بالتعريفات الجمركية الخارجية والقيود التجارية الأخرى الموحدة لجميع الأعضاء والتي تفرضها على السلع المستوردة من بلدان دول غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي. إن قيام اتحاد جمركي بين بعض البلدان، يعني إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بينها مع التزام هذه البلدان تعرفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من بلاد خارج الاتحاد. وأشهر مثال على هذا الشكل هو الاتحاد الأوروبي والذي شكل عام (1957م) من المانيا الغربية، وفرنسا، وايطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ.
4. **السوق المشتركة Common Market:** بالإضافة الى الانجازات التي يحققها الاتحاد الجمركي، فان السوق المشتركة هي الخطوة التالية في التكامل الاقتصادي وهي التي تسمح بانتقال العمل وراس المال بحرية بين الاعضاء. وهذه خطوة مهمة باتجاه خلق اقتصاد واحد. وقد وصل الاتحاد الاوروبي الى حالة السوق المشتركة في بداية (1993م). وتختفي هنا القيود الكمية والرسوم الجمركية على التبادل السلعي بين الأعضاء. وإضافة إلى ذلك تختفي أيضًا القيود على انتقال عناصر الإنتاج المختلفة، وتطبق تعرفة جمركية موحدة على السلع الواردة من العالم الخارجي للبلدان المنضمة إلى السوق، وتقوم السوق المشتركة على حرية انتقال السلع (منطقة تجارة حرة)، وتوحيد التعرفة الجمركية مع دول العالم (اتحاد جمركي)، بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمال ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء. ويتم معاملة الاستثمارات من الدول الأعضاء معاملة الاستثمارات المحلية من حيث الاستفادة من جميع التسهيلات والإعانات والضرائب، ويحصل مواطنو الدول الأعضاء على الحق في الحصول على نفس المميزات داخل الدول الأعضاء من حيث فرص العمل في القطاع العام والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، والاستفادة من نظام التأمينات الاجتماعية.
5. **الاتحاد الاقتصادي Economic Union:** إن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدولة الأعضاء. ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطوراً وشمولية ويحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة. فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائمًا، فان الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي. ويتبني الاتحاد الاقتصادي أوراقاً نقدية مشتركة لجميع الاعضاء فان الاتحاد يصبح اتحادًا نقديًا، وهذا ما حدث في الاتحاد الاوروبي، التي سيتم ذكره في المحور التالي حيث اعتماد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء. وهذا الشكل يعدُ أكثر تقدمًا يلي السوق المشتركة على طريق التكامل الاقتصادي. وفي ظله لا تلغى القيود على انتقال السلع وعناصر الإنتاج، مع تطبيق تعرفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي فحسب؛ بل يتم أيضًا، التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الأعضاء.
   - تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
   - تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد.
   - تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية.
6. **التكامل الاقتصادي الكامل Total Economic Integration:** تقضي هذه المرحلة بتوحيد السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية للدول الأعضاء، فتصبح اقتصاداتها كأنها اقتصاد واحد تسيطر عليه سلطة عليا فوق قومية (Supra national)، في يدها اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية للدول المندمجة كلها، ويكون لهذه القرارات صفة الإلزام.

فوائد التكامل الاقتصادي Benefits of Economic Integration:

1. الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وترشيد الاقتصاد.
2. اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير؛ وذلك يشكل عاملًا ديناميكيًا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجية الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة.
3. تهدف الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي إلى تنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي، سواء من حيث القيود النوعية والكمية، أم من حيث المعاملة التي تمنح لبعض الدول التي تساعد تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتجات وتحقيق التشغيل الأمثل.
4. وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية. مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات التي كثيرًا ما تعترض تنفيذ المشروعات.

إن التكامل الاقتصادي على مستوى السوق المشتركة له منافع حركية نتيجة للزيادة في حركة وتنقل عوامل الإنتاج. فإذا كان عنصر رأس المال وعنصر العمل قادرين على التحرك من المناطق التي يتوفر فيها هذان العنصران نسبياً إلى المناطق التي يكون فيها هذان العنصران نادرين نسبياً، فإن هذا التحرك سوف يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وإلى مردود مادي أعلى لعوامل الإنتاج في الدول الأعضاء.

المبحث الثاني: الاتحاد الاوروبي -النشأة والهدف من إنشائه، وإمكانياته الاقتصادية

أسباب بحث أوروبا للتكتل Reasons search of Europe to bloc:

1. بعد الحرب العالمية الثانية أفاقت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاعًا سيئة، وقد دمر اقتصادها نتيجة للحرب.
2. الحرب مزقت وحدتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية والسيطرة السوفيتية على الأجزاء الشرقية.
3. وجدت العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الغربية.

وبدأت أوروبا في البحث عن حلول للخروج من هذا المأزق، فوجدت أن الحل يكمن بالسير في الطريق باتجاه التكامل الاقتصادي بين البلدان الأوروبية.

جماعة الفحم والفولاذ الأوروبية European Coal and Steel Community (ECSC):

في (1951م) أسست الدول البنلوكس الثلاث بالإضافة إلى فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا جماعة الفحم والفولاذ الأوروبية، التي كانت تعتني بتنسيق الإنتاج، والتوزيع، وبعض الأشياء الأخرى التي تتعلق بهاتين الصناعتين في الدول الست المذكورة، ووقعت هذه الدول على اتفاقية (معاهدة) في باريس (1951م)، وكانت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب منظمة مؤلفة من ستة دول أوروبية تأسست بعد الحرب العالميَّة الثانية بهدف تنظيم الإنتاج الصناعي لأعضائها تحت مظلة سلطة مركزية. أسست الجماعة رسميًا عام (1951م) بموجب معاهدة باريس التي وقعت عليها بلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وألمانيا الغربية. كانت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أول منظَّمة دولية تقوم على مبدأ الوحدة فوق الوطنية. كما يرجع لها فضل بدأ عملية الاندماج الرسمي، التي أفضت في نهاية المطاف إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي.

1. تاريخ التأسيس 18 أبريل1951 Date of establishment:

اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان فكرة المنظمة في 9 مايو عام 1950م، كطريقة لدرء خطر نشوب مزيد من الحروب بين فرنسا وألمانيا. أعلن شومان أن هدفه لم يكن جعل فكرة وقوع حرب غير قابلة للتصور وبحسب؛ بل حتى جعلها ماديًا مستحيلة من تحقيق الاندماج الإقليمي في المنطقة. هذا الاندماج الذي كانت الجماعة الأوروبيَّة للفحم والصلب أولى خطواته. هدفت المعاهدة إلى خلق سوق مشتركة للفحم والصلب بين الدول الأعضاء وذلك عمل على تحييد تنافس الدول الأوروبية على الموارد الطبيعية، ولا سيما في منطقة حوض الرور.

تولت أربع مؤسسات خاصة الإشراف على المنظمة وهي الهيئة العليا التي تألَّفت من مسؤولين يُعيَّنون بصورة مستقلة، والجمعية المُشتركة التي تألَّفت من أعضاء برلمانات في الدول الأعضاء، ومجلس خاص تألَّف من وزراء في الدول الأعضاء، ومحكمة عدل.

مثلت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب نموذجًا للجماعات التي تأسست فيما بعد بموجب ما نصَّت عليه معاهدة روما عام (1957م)، وهي الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية التي كانت قد تشاركت معها عضويتها وقسمًا من مؤسساتها. أفضت معاهدة الاندماج (معاهدة بروكسل) لعام (1967م) إلى إدماج جميع مؤسسات المنظمة ضمن الجماعة الاقتصاديَّة الأوروبية مع احتفاظها باستقلاليتها القانونية. وفي عام (2002م)، انتهت مدة سريان معاهدة باريس ولم تعد الجماعة موجودة بأي شكلٍ من الأشكال إذ تسلمت منظمة الجماعة الأوروبية أنشطتها بالكامل بموجب الإطار المتفق عليه في معاهدتي أمستردام ونيس.

هذه الدول الست (بلجيكا، وهولندا، ولكسمبورغ، وفرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا) طورت لاحقًا التعاون بينها إلى أبعد الحدود وذلك بالتوقيع على معاهدتين في روما عام (1957م).

المعاهدة الأولى: تتعلق بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي أصبحت تعرف أحيانًا باسم السوق الأوروبية المشتركة.
المعاهدة الثانية: تشكيل وكالة الطاقة النووية الأوروبية (إيوراتوم) (European Atomic Energy Commission (Euratom) للأبحاث المشتركة والتعاون في الإدارة وفي مجال الطاقة النووية. وبدأ سريان مفعول هاتين المعاهدتين في الأول من شهر كانون الثاني عام (1958م).

ومن أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسة والحصول على تماسك سياسي أكبر، أنشأ الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة العضو، وهي كتالي (في المطلب الثاني):
وأثبت التكامل الاقتصادي الأوروبي تقدمًا ملحوظًا في الخمسين عامًا الماضية؛ وذلك بضم مزيد من البلدان الأوروبية في تكتلات اقتصادية (أبو شرار 2010م).

الجماعة الاقتصادية الأوروبية **European Economic Community (EEC):** بدأت بست دول أعضاء والآن تحتوي على (27) دولة عضوًا جميعها من الدول الأوروبية.)منظمة دولية تأسست من خلال اتفاقية روما عام 1957) (المفوضية ألأوروبية 2015م).

كانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية منظمة إقليمية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دولها الأعضاء. أنشأتها معاهدة روما لعام 1957. عقب تشكيل الاتحاد الأوروبي في عام 1993م، ضُمت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي وأعيدت تسميتها إلى الجماعة الأوروبية في عام 2009م، والغى وجود الجماعة الأوروبية رسمياً واستحوذ الاتحاد الأوروبي مباشرة على مؤسساتها، مما جعل الاتحاد المؤسسة الخلف الرسمية للمجموعة.

كان هدف المجموعة في البداية هو تحقيق التكامل الاقتصادي، بما في ذلك السوق الموحدة، والاتحاد الجمركي، بين الدول الأعضاء الستة المؤسسة: بلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وألمانيا الغربية. حصلت على مجموعة مؤسسات مشتركة مع الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم) باعتبارها واحدة من الجماعات الأوروبية في ظل اتفاقية التوحيد (معاهدة بروكسل) الحاصلة في عام (1965م)، تحققت سوق موحدة كاملة في عام (1993م)، عُرفت باسم السوق الداخلية، والتي سمحت بحرية حركة البضائع، ورأس المال، والخدمات، والأشخاص ضمن الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام (1994م)، صارت السوق الداخلية رسمية بموجب اتفاقية إي إي أيه (E E A) الاتفاقية الاقتصادية الأوروبية. وسّعت هذه الاتفاقية أيضاً السوق الداخلية لتشمل معظم الدول الأعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية، ما شكّل المنطقة الاقتصادية الأوروبية، التي تكتنف (15) دولة.

عقب دخول معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في عام (1993م)، أعيدت تسمية الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى المجموعة الأوروبية لإظهار أنها تغطي نطاقًا أوسع من السياسة الاقتصادية. كان هذا أيضًا حينما جُعلت الثلاث مجموعات الأوروبية، بما فيها الجماعة الأوروبية، تشكّل جمعاً أول عمود من أعمدة الاتحاد الأوروبي الثلاثة، التي أوجدتها المعاهدة أيضًا. بقيت الجماعة الأوروبية موجودة بهذا الشكل إلى أن ألغتها معاهدة لشبونة في عام (2009م)، والتي ضمت مؤسسات الجماعة الأوروبية في إطار عمل الاتحاد الأوروبي الأوسع واشترطت أن الاتحاد الأوروبي (سيخلف المجموعة الأوروبية ويحل محلها).

عُرفت الجماعة الاقتصادية الأوروبية أيضًا باسم السوق المشتركة في الدول الناطقة بالإنجليزية وأشير إليها في بعض الأحيان باسم الجماعة الأوروبية حتى قبل أن تعاد تسميتها كذا رسميًا في عام (1993م).

تاريخ الجماعة الاقتصادية الأوروبية (History of the European Economic Community)

في عام (1951م)، جرى توقيع معاهدة باريس، التي تأسست بموجبها الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (إي سي إس سي) (E C S C). كانت هذه جماعة دولية قائمة على القانون الدولي، ومصممة لغوث الاقتصاد الأوروبي ودرء حرب مستقبلية عبر توحيد أعضائه.

اقترحت جماعتان إضافيتان بهدف إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية هما: جماعة الدفاع الأوروبية والجماعة السياسية الأوروبية. في حين خطت الجمعية المشتركة في البرلمان الأوروبي معاهدة الجماعة الأخيرة، رفض البرلمان الفرنسي جماعة الدفاع المقترحة. استقال رئيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (إي سي إس سي) جان مونيه، وهو شخصية قائدة خلف الجماعات، من السلطة العليا احتجاجًا وبدأ العمل على جماعات بديلة، مبنية على التكامل الاقتصادي بدلًا عن التكامل السياسي. بعد مؤتمر ميسينا في عام (1955م)، أُوكِلتْ مهمة إعداد تقرير بشأن فكرة الاتحاد الجمركي إلى بول هينري سباك. شكل ما سُمي تقرير سباك الذي أعدته لجنة سباك حجر الزاوية في المفاوضات الحكومية الدولية في مركز مؤتمرات فال دوشيس في عام (1956م). وضع تقرير سباك سوية مع تقرير أولين أساسات معاهدة روما.

في عام (1956م)، ترأس بول هينري سباك المؤتمر الحكومي الدولي بشأن السوق الموحدة واليوراتوم في مركز مؤتمرات فال دوشيس، والذي حضّر لمعاهدة روما في عام (1957م). أدى المؤتمر إلى توقيع معاهدة روما في يوم 25 مارس من عام (1957م) وتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

المطلب الأول: ما هو اتحاد البنلوكس؟ ?Benelux:

في عام (1948م) شكلت كل من بلجيكا ولكسمبرغ وهولندا اتحادًا جمركيًا أطلق عليه البنلوكس، أيضًا هو اتحاد سياسي اقتصادي وتعاون حكومي دولي رسمي لثلاث دول مجاورة دول في أوروبا الغربية: بلجيكا وهولندا

ولوكسمبورغ. إن اسم Benelux هو عبارة عن علامة تجارية تم تشكيلها من الانضمام إلى الأحرف القليلة الأولى من اسم كل بلد: بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ واستخدم لأول مرة لتسمية الاتفاقية الجمركية التي بدأت الاتحاد وأبرم التوقيع عليها سنة (1944م). يتم استخدامه الآن بشكل أكثر عمومية للإشارة إلى التجمعات الجغرافية والاقتصادية والثقافية للبلدان الثلاثة.

لمحة عن اتحاد البنلوكس An overview of the Federation of Benelux:

كان التعاون بين حكومات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ممارسة راسخة منذ إدخال الاتحاد الجمركي في سنة (1944م) والذي أصبح ساريًا في سنة (1948م) باسم اتحاد بنلوكس الجمركي؛ إذ توسع الشكل الأولي للتعاون الاقتصادي بشكل مطرد بمرور الوقت وذلك أدى في سنة (1958م) إلى توقيع معاهدة إنشاء اتحاد البنلوكس الاقتصادي. وفي البداية كان الغرض من التعاون بين الشركاء الثلاثة هو إنهاء الحواجز الجمركية على حدودهم وضمان حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات بين البلدان الثلاثة، وكان أول مثال على التكامل الاقتصادي الدولي في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، لذلك تنبأت البلدان الثلاثة وقدمت نموذجًا للتكامل الأوروبي المستقبلي، مثل: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)، والجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، والجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي (EC / EU).

يواصل الشركاء الثلاثة لعب هذا الدور الرائد كما أطلقوا عملية شنغن التي دخلت حيز التنفيذ في سنة (1985م) وروجت لها منذ البداية، لقد تم تكييف تعاون البنلوكس باستمرار وهو الآن يذهب إلى أبعد من مجرد التعاون الاقتصادي، ويمتد إلى مجالات السياسة الجديدة والموضوعية المرتبطة بالأمن والتنمية المستدامة والاقتصاد.

تقوم البنلوكس بنمذجة تعاونها على أساس تعاون الاتحاد الأوروبي وهي قادرة على تبني ومتابعة الأفكار الأصلية، حيث تعمل دول البنلوكس أيضاً معاً في ما يسمى بمنتدى الطاقة الخماسية وهي مجموعة تعاون إقليمية مكونة من خمسة أعضاء: دول البنلوكس وفرنسا وألمانيا والنمسا وسويسرا، واعتباراً من نوفمبر (2019م) بلغ عدد سكان اتحاد البنلوكس أكثر من 29.55 مليون نسمة.

في 17 يونيو سنة 2008م وقعت بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ معاهدة بنلوكس جديدة في لاهاي، إذ إن الغرض من اتحاد البنلوكس هو تعميق وتوسيع التعاون بين البلدان الثلاثة حتى يتمكن من مواصلة دوره كالسابق داخل الاتحاد الأوروبي وتعزيز وتحسين التعاون عبر الحدود على كل المستويات؛ لذلك من خلال تعاون أفضل بين البلدان يسعى البنلوكس جاهدًا لتعزيز ازدهار ورفاهية مواطني بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.

تعمل البنلوكس معًا على أساس خطة سنوية مدمجة في برنامج عمل مشترك مدته أربع سنوات، إذ يسعى البنلوكس إلى التعاون من منطقة إلى أخرى سواء كان ذلك مع فرنسا وألمانيا (شمال الراين – وستفاليا) أو خارجها مع دول البلطيق أو مجلس الشمال أو دول فيزيغراد أو حتى أبعد من ذلك، وفي سنة 2018 أعتمد إعلان سياسي متجدد بين البنلوكس وشمال الراين وستفاليا لإعطاء دفعة أخرى للتعاون.

سياسية اتحاد البنلوكس Benelux Union Policy:

تم أنشئ برلمان بنيلوكس يشار إليه في الأصل باسم (المجلس الاستشاري البرلماني الدولي) في سنة 1955م، حيث تتألف هذه الجمعية البرلمانية من 21 عضوًا في البرلمان الهولندي و21 عضوًا من البرلمانات الوطنية والإقليمية البلجيكية و7 أعضاء في برلمان لوكسمبورغ. وفي 20 يناير سنة 2015م وقعت حكومات البلدان الثلاثة بما في ذلك فيما يتعلق ببلجيكا الحكومات المحلية والإقليمية في بروكسل معاهدة الجمعية البرلمانية للبينلوكس، لذلك ستدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ في الأول من أغسطس سنة 2019، هذا يعني أن اتفاقية (1955م) الخاصة بالمجلس الاستشاري البرلماني الدولي للبينلوكس تنتهي صلاحيتها.

علاوة على ذلك فقد أصبح الاسم الرسمي الحالي قديمًا إلى حد كبير في الممارسة اليومية لعدد من السنوات حتى الآن، وداخليًا في البنلوكس وفي المراجع الخارجية تم استخدام اسم البرلمان البنلوكس بحكم الواقع لعدد من السنوات حتى الآن.

في سنة (1944م) وقع ممثلو البلدان الثلاثة المنفيون على اتفاقية لندن الجمركية وهي المعاهدة التي أسست الاتحاد الجمركي للبينلوكس؛ لقد تم التصديق على المعاهدة في سنة (1947م) وكانت سارية المفعول من سنة (1948م) حتى حل محلها اتحاد البنلوكس الاقتصادي. كما تم التوقيع على المعاهدة المؤسسة لاتحاد البنلوكس الاقتصادي في 3 فبراير 1958م في لاهاي، إذ دخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1960م لتعزيز حرية حركة العمال ورأس المال والخدمات والسلع في المنطقة وبموجب المعاهدة ينص الاتحاد ضمنًا على التعاون في السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

أهداف تأسيس الاتحاد الأوروبي:

تشمل أهداف الاتحاد الأوروبي كالآتي:

1. تعزيز السلام ورفاهية مواطني الاتحاد الأوروبي.
2. تعزيز حرية وأمن وضمان سيادة القانون بدون حدود داخلية.
3. الاندماج والتسامح وسيادة القانون والتضامن وعدم التمييز.
4. توحيد القيم بين الدول الاعضاء داخل الاتحاد الأوروبي.

مؤسسات الاتحاد الأوروبي (European Union Institutions):

من أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسة والحصول على تماسك سياسي أكبر، أنشأ الاتحاد الأوروبي مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدول الاعضاء وهي كالآتي:

1. المفوضية الأوروبية European Commission:

مقرها في بروكسل – بلجيكا وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الاوروبي، ومسؤولة عن تنفيذ وتطبيق اتفاقية روما وقرارات مجلس الوزراء. وتتحدث المفوضية باسم الاتحاد الأوروبي، وبناء على تفويض محدد من مجلس الوزراء.

2. مجلس الوزراء Council of Ministers:

يمثل الوحدة الادارية التي تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشكلات الموجودة على نطاق الاتحاد الاوروبي كاملا. ولا يستطيع مجلس الوزراء القيام بهذا الدور إلى بناء على اقتراح من المفوضية. وفي البداية كان يتطلب اتحاد القرار الموافقة بالإجماع من أعضاء مجلس الوزراء، ولكن الآن يتطلب موافقة الأغلبية في المجلس.

3. البرلمان الأوروبي European Parliament:

ينتخب البرلمان الاوروبي من قبل الناخبين في الدول الأعضاء في الاتحاد ويخصص لكل دولة عضو في الاتحاد عدد من المقاعد يتناسب مع أهمية هذه الدولة في الاتحاد. والبرلمان الأوروبي لا يمثل هيئة تشريعية تحرر القوانين لأن المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء هما اللذان يقومان بهذه المهمة. وعليه فإن البرلمان هيئة للرقابة والمشورة. وتقدم المفوضية الاوروبية بتقديم تقرير سنوي للبرلمان الاوروبي كما ان للبرلمان الحق في إقامة المفوضية الأوروبية أو عزلها وذلك بموافقة تلثي الأعضاء الحاضرين.

4. محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice:

وظيفتها الرئيسة تتمثل في تفسير القوانين وفض المنازعات بين الأطراف المختلفة سواء كانوا أفرداً، أو شركات، أو حكومات قومية وقراراتها ملزمة لجميع الاطراف في الاتحاد الأوروبي.

5. المجلس الأوروبي European Council:

يتكون من رؤساء الدول الاعضاء في الاتحاد ورئيس المفوضية الاوروبية، ويجتمع ثلاث مرات في السنة ويحدد التوجيه السياسي للاتحاد الاوروبي (نوفل 2013).

6. محكمة المدققين الأوروبية European Court of Auditors

هي المؤسسة الخامسة في الاتحاد الأوروبي أبرم الاتفاق على تأسيسها في العام (1957م) وأست رسميًا في عام (1977م) في لوكسمبورغ، وهي تمتلك صلاحيات تدقيق البيانات المالية للاتحاد الأوروبي.

هيئات إدارية للاتحاد الأوروبي Administrative bodies fir the European Union:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية **European economic and social committee:** تمثل مؤسسات المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
2. هيئة المناطق **Zones Authority:** تمثيل الإدارات المحلية في السياسة الإقليمية والبيئية والتعليم.
3. المحقق الأوروبي **European investigator:** يشرف على شكاوى المواطنين المتعلقة بسوء الإدارة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي.
5. مصرف الاستثمار الأوروبي **European Investment Bank**: يساهم في أهداف الاتحاد الأوروبي بتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل العامّة والخاصّة.
6. المصرف المركزي الأوروبي **European Central Bank**: يشرف عن السياسة النقدية والتبادل النقدي.

ويوجد عدد من الإدارات والوكالات تكمل النظام.

قواعد تنظيم التجارة الدولية:

في جولة الأورغواي توصل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى وضع قواعد تنظيم سير عمليات التجارة الدولية بينها والمتعلقة بالموضوعات الآتية:

1. مكافحة الإغراق Anti-dumping
2. الدعم والرسوم التعويضية Subsidies and Countervailing Duties
3. قواعد المنشأ Rules of Origin
4. العوائق الفنية التجارية Technical Barriers to Trade
5. المعايير الصحية Sanitary Phytosanitary Measures
6. الوقاية Protection
7. التقييم الجمركي Customs Valuation
8. فحص قبل الشحن Preshipment Inspection
9. رخص الاستيراد Import License
10. المشتريات الحكومية Government Procurement
11. الإصلاحيات المؤسسية Institutional Reforms

معاهدة ماستريخت Masstricht treaty:

تعدُ معاهدة ماستريخيت التي وافق عليها قادة دول الاتحاد الأوروبي في كانون الأول عام (1991م) من أهم المنعطفات وهي التي حددت مسيرة الأتحاد منذ عام (1992م) وحتى وقتنا الحاضر والمستقبل أيضًا. وذلك بما ضمنته من معايير وخطوات واضحة ومحددة ومراحل منطقية تتوج بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة (اليورو). وقبل معاهدة ماستريخيت حددت ثلاث مراحل للتوصل إلى التكامل النقدي الكامل وهي كالآتي:

1. المرحلة الأولى: بدأت في تموز عام (1990م) وتتضمن التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء لاستكمال السوق الموحدة في نهاية عام (1992م) ومشاركة عملات دول المجموعة في الهامش الضيق لآلية سعر الصرف.
2. المرحلة الثانية: بدأت في عام (1994م) وتم في هذه المرحلة إنشاء ما يلي:

- إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية، والتي أجري التحول في أعمالها من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة عضوًا في المجموعة الأوروبية على خلق صيغة موحدة يجري تطبيقها في جميع الدول الاعضاء.
- ديمومة خلق العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة.
- أن تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف الى تقريب معدلات الأداء الاقتصادي إلى بعضها البعض، وخصوصاً المعدلات الأربعة، وهي: معدل التضخم، نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين العام على الناتج المحلي واسعار الفائدة طويلة الأجل.

3. المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في عام (1977م) وانتهت في عام (1999م)، وتم فيها تحديد نهائي غير قابل للتغير لأسعار صرف العملات في دول المجموعة، على أن يتعامل بعملة واحدة وهي (اليورو)، ولابد من الذكر أن المملكة المتحدة رفضت الانضمام في هذه المرحلة الى الوحدة النقدية الكاملة.

اتخذت الحركة نحو الوحدة الأوربية منعطفًا حاسمًا في أوائل التسعينات (1992م) فقد أدت نهاية الحرب الباردة وانهيار التهديد السوفيتي وكذلك إعادة توحيد ألمانيا (1990م) إلى الإسراع بقبول جدول زمني سريع للوحدة السياسية والاقتصادية في قمة ماستريخت عام (1992م).

جاءت هذه المعاهدة بناء على مبادرة فرنسية ألمانية لخلق تكامل اقتصادي وسياسي لغرب أوربا، وكان جوهر هذه المعاهدة هو إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي وخلق عملة أوربية موحدة (اليورو) وإنشاء بنك مركزي أوربي مما يوفر الدعائم لاستكمال السوق الأوربية المتكاملة.

كان الهدف النهائي لمعاهدة ماستريخت هو إنشاء نظام سياسي فيدرالي أوربي له إطار مؤسسي مركزي ويتبع سياسية خارجية وأمنية مشتركة.

كانت أهم تواريخ هذا التطور الأول من (يناير 1993م) عندما ألغيت نقاط التفتيش للبضائع على الحدود وأصبح السوق الكبير يضم (501) مليون نسمة في دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر سوق داخلية في العالم الصناعي. وأهتمت معاهدة ماستريخيت بسياسات أسواق العمل لأن لها دورًا مهمًا في نجاح الوحدة الاقتصادية والنقدية وتضمنت بنودًا تدعوا الى تطوير أسواق العمل وتحسينها مع التأكد من أن سلوك واتجاهات الأجور سواء الإقليمية أو الوطنية متناغمة مع مستويات الإنتاجية والأخذ بعين الاعتبار ألا يؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدلات البطالة.

ومن النتائج المهمة التي جرت الموافقة عليها في معاهدة ماستريخيت عقد اتفاقيات التوسع والانتساب. والمقصود بالتوسيع هو ضم دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي وفق شروط معينة. أما الانتساب فيقصد به انتساب بعض الدول إلى المجموعة الأوروبية بعد موافقة الأعضاء الدائمين ومن ثم تقديم المساعدات لهذه الدول ومنحها شروطًا تجارية تفضيلية.

الفصل الثاني: توسع عضوية الاتحاد الأوروبي

كان من المقرر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في الأول من (نوفمبر1993 م)، وتلغى بعد ذلك كل الحواجز ليبدأ عصر أوروبا الموّحدة سياسيًا واقتصاديًا ودفاعيًا، إلاّ أنّبعض الأحداث عرقلت قيام الوحدة الأوروبية كالنزاعات القومية لدى بعض شعوب أوروبا الرافضة لاندماجها في أوروبا الجديدة. لكن هذا لم يمنع من تحقيق بعض بنود المعاهدة قبل عام1994 م، كإلغاء بعض الدول الأعضاء الحواجز الجمركية، وسمحت بتنقل رعاياها دون تأشيرة فيما بينها.

وبحلول عام 1994 قامت سوق أوروبية موحدة، من ثم قيام) الاتحاد الأوروبي) الذي يضم اثنتي عشرة دولة المكوّنة أصلا للجماعة الاقتصادية الأوروبية، و أصبح نجاح الاتحاد الأوروبي النّموذج التكاملي الأكثر ازدهارًا في العالم، المبني على قيم الديمقراطية ودولة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان، وضمان حقوق الأقلية، و من جهة النّظر الاقتصادية مشروع التكامل الاقتصادي، ونتائج السلام التي جاء بها ذات مكانة أثّرت بصورة إيجابية في تطوّر العلاقات التجارية والاستثمارية من جانب شركات القطاع الخاص بالنسبة للدوّل الأوروبية وخصوصًا الوسطى والشّرقية منها.

كانت عملية توسّع الاتحاد والانضمام إليه تمثل ضمانة لشكل السّلام والحرّية، والأمن والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، الذي تسعى هذه الدول من أجل تحقيقه، فتواصلت طلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى أن أصبح يضمّ ثماني وعشرين دولة أوروبية. ومن هذا الفصل، سنتطرّق إلى توسع الاتحاد الأوروبي إذ سنتناول شروط العضوية في الاتحاد وتطورها عبر مراحل توسع الاتحاد بالتسلسل وأهم ما جاء من بعده.

المبحث الأوّل: مراحل توسع الاتحاد الأوروبي

شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي:

في بادئ الأمر لم يضع الاتحاد الأوروبي أية شروط للانضمام لعضوية الاتحاد، وكان يهدف بهذا إلى ضمّ العديد من دول القارة إليه، لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشّرقية دفع مجلس الاتحاد عام (1993م) ليضع لما يعرف بشروط العضوية، وهي:

- شروط سياسية: تتعلق بضمان كامل الديمقراطية ووجود مؤسّسات مستقلّة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليّات.
- شروط اقتصادية: فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوّي وفعّال، قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد.
- شروط تشريعية: تتعلق بتعديل القوانين والتّشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيسه في قمة المجلس الاوروبي في مدريد (1995م) وضع الاتحاد شرطًا آخر وهو ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في العضوية قادرة على تنفيذ قوانين وقواعد وسياسات الاتحاد الأوروبي ومن ثم يجب أن تكون الهياكل الإدارية داخل الدولة المرشحة للعضوية قادرة على تنفيذ وتطبيق هذه القواعد.

تطور العضوية وتوسّع الاتحاد:

إن عملية التوسع توفر لأوروبا فرصة لإنهاء التقسيم الاصطناعي للقارة الذي قسمها على قسمين على مدى العقود الماضية، إذ أن المسألة لا تقتصر على إلغاء القيود الجمركية فحسب؛ بل تشمل ازدهار الاقتصاديات الأوروبية على أساس قاعدة السوق والثبات الاقتصادي، كما أنّ ذلك سيفتح المجال أمام أوروبا بأكملها، من خلال إيجاد سوق محلية مؤلفة م (500) مليون نسمة. وفي عام (1958م) ومع بدء تطبيق بنود اتفاقية روما، كان عدد الأعضاء ستة دول وهي إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، هولندا ولكسمبورغ، وهي الدوّل المؤسّسة للاتحاد الأوروبي. ونصّت معاهدة روما في المادة 237 على أنّ (أيّ دولة قد تطلب تصبح عضوًا في الجماعة (وبناء على

هذا تصاعد عدد الدول الأعضاء إذ قررت الحكومة البريطانية في 2 مايو 1967 أن تطلب عضويتها في السوق المشتركة، كما اتّخذت كل من الدنمارك وايرلندا والنرويج ذات القرار، ثمّ أعادت بريطانيا في 30 يوليو 1970 تكرار قبولها للمعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث والقرارات المنبثقة عنها.

وفي 28 أكتوبر 1971 صدّق مجلسا البرلمان البريطاني على اقتراح الحكومة البريطانية، الذي توصي فيه من حيث المبدأ بأنّ يتعيّن على المملكة المتّحدة أن تتطلّع إلى المضي في عضوية السوق الأوروبية، على وفق الشروط التي دارت حولها المفاوضات في أوائل 1971م، وبعدها في 22 يناير 1972م وقعت المملكة المتحدة، إيرلندا، والنرويج والدّنمارك معاهدة الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة.

وفي إطار التوسّع نحو الجنوب مسّ هذا التوسّع انضمام اليونان ليصبح عضوًا كاملًا في السوق الأوروبية وكان ذلك بتاريخ مارس 1981م، وبعدها في يناير 1986 وفي صدد إكمال التوسع نحو جنوب القارة الأوروبية، تمّ انضمام كل من اسبانيا والبرتغال ليصبح عدد الأعضاء في الجماعة اثنتي عشرة دولة.

واستمرت طلبات الانضمام إلى الاتّحاد، حيث تقدّمت النّمسا بطلب العضوية عام 1989م، في حين طلبت مالطا وقبرص بالالتحاق عام 1991م، وتلتها النرويج والسويد في عام 1992م، وابتدأت المفاوضات مع النمسا والسويد وفنلندا والنرويج في عام 1993م، وكانت سهلة بفضل مستوى التّطور الاقتصادي المرتفع لديها.

ولهذا كان تصديق انضمامهم محقّق، بعد أن جرى الاستفتاء في كل دولة وكانت النتيجة ايجابية، باستثناء النرويج التي صوّت شعبها بـ (لا) في محاولتيه الأولى عام 1972م والثانية 1994م. وفي الأوّل من يناير عام 1995م، نتج التوسّع الرابع للمجموعة بعد انضمام النمسا، فنلندا، والسويد، ونشأت المجموعة الأوروبية ذات الخمسة عشرة دولة.

المطلب الأول: توسّع الاتحاد نحو وسط وشرق أوروبا

كان في تفكك الاتحاد السوفيتي فرصة لتوسيع الجماعة الأوروبية شرقًا، فبعد مرور ستة أشهر على توسع الاتحاد الأوروبي الرّابع، كلفت لجنة خبراء برئاسة كارلوس وستندر (Carlos Westendorp)، في مجلس توري (Turin) بفرنسا للعمل بدراسة ومراجعة اتفاقية ماستريخت، ووضع صيغ جديدة لتطويرها بما يتماشى والتّغيرات الجديدة التي شهدها العالم والقارة الأوروبية خاصة، بهدف تسهيل انضمام دول أخرى إلى الاتحاد.

وفي النصف الثاني من عام (1996م)، تم عقد مؤتمر بين حكومات الدول الأعضاء، كانت نتائجه وضع صيغة لاتفاقية جديدة تتضمّن إصلاحات جذرية لاتفاقية ماستريخت، أهدافها تتركّز في تطوير أوروبا وإصلاح مؤسّساتها والاقتراب بها من منظور التوسع الجديد على البلدان المترشحة من أوروبا الوسطى والشرقية.

وخلال يومي 17 -16 من شهر يونيو عام1997 ، انعقد مؤتمر في أمستردام، توصل إلى اتفاقية أمستردام وحصل التوقيع عليها من وزراء خارجية الدول الأعضاء الخمسة عشرة بالاتحاد الأوروبي في 2 أكتوبر1997 ، وبدأ العمل بها في الأول من مايو1999 م، بعد أن صادقت عليها حكومات الدول الأعضاء.

التمهيد لضم دول وسط وشرق أوروبا للاتحاد:

مع سقوط جدار برلين، بدأت طلبات الالتحاق تتدفّق على المفوضية الأوروبية، وكانت تركيا أوّل هذه البلدان التي تقدمت بطلب مبكر قوبل بالرفض عام1987 م، تلتها قبرص ومالطا بتاريخ 6 -3 يوليو1990 م، ثمّ المجر وبولونيا سنة1994 ، ثم كل من رومانيا، وسلوفاكيا، وليتونيا، واستونيا، وليتوانيا وبلغاريا سنة (1995م) ثمّ جمهورية التشيك وسلوفينيا سنة (1996م).

لذلك يمكن القول إن انهيار الاتحاد السوفيتي قد أعطى الاتحاد الضّوء الأخضر للتوجّه نحو الشرق ولمرحلة جديدة من توسعه، بعد أن كان مقتصراً على دول أوروبا الغربية. وكان دعم شعوب دول أوروبا الوسطى والشرقية واضحًا حيث يظهر الاستعداد التام لهذه الشعوب للانخراط في هذا الاتحاد من خلال النسب العالية في سلوفينيا والمجر وليتوانيا وسلوفاكيا فقد بلغت النسب في هذه الدول 89 بالمائة، 91 بالمائة، 92 بالمائة على التوالي، وتأتي في المقام الثاني بولونيا وجمهورية التشيك اللتان سجلتا نسبة 77 بالمائة، فكان من الضروري على الاتحاد الأوروبي التهيئة لانضمام هذه الدول.

1. برنامج فار (PHARE)

كان ضمّ دول وسط وشرق أوروبا تحديًا كبيرًا للاتحاد الأوروبي، حيث أن استيعاب دول أوروبا الوسطى والشرقية داخل عملية التكامل، يحتاج إلى عملية تأهيل على كل المستويات الاقتصادية، والاجتماعية والتي بدت باهظة الثمن حيث قدرت بمليارات الدولارات. وقد تمثلت أولى الخطوات على هذا الطريق، بتبني الاتحاد الأوروبي (استراتيجية ما قبل الانضمام (، خلال المجلس الأوروبي المنعقد في إسن (Essen) بألمانيا نهاية 1994م والتي تتضمّن العناصر الآتية:

- تأكيد الشروط السياسية والاقتصادية لعضوية دول أوروبا الوسطى والشّرقية.
- تقديم ما يلزم من مساعدات فنيّة ومالية لإعادة الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للدول الرّاغبة في الانضمام للاتّحاد وتغيير القوانين المحليّة، بما يتناسق مع القوانين المشتركة السّائدة في الاتحاد.
- عقد مؤتمر سنوي دوري، لمتابعة التّقدم الحادث في عملية التهيئة للانضمام، واتّخاذ ما يلزم من قرارات في ضوئها.

وفي سياق هذه الاستراتيجية، قدّم الاتحاد الأوروبي أضخم برنامج للمساعدات في تاريخه -SAPARDE PHARE- (ISPA) إلاّ أنّ ما يعرف باسم (فار) يعدُ برنامج المساعدات الرئيس الذي تكفل بتهيئة دول وسط وشرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوروبي.

وقد بدأ هذا البرنامج عام1989 م، ويعدّ مبادرة فورية لتقديم مساعدات عاجلة لبولونيا والمجر، قصد التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ولكنه تطوّر ليستوعب ثلاثة عشرة دولة من وسط وشرق أوروبا، أما قبرص ومالطا فقد رصدت لها مساعدات ضمن برامج منفصلة.

ويعدُ برنامج (فار) الضلع الاقتصادي لخطة ثلاثية تحاول التكييف مع مجمل التّحولات التجارية، في وسط وشرق أوروبا بكل أبعادها. غير أنّ هذا البرنامج ما لبث أن تحول إلى برنامج مركزي يعتني بكل ما هو متعلق بتهيئة دول وسط وشرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوروبي.

2. اتفاقية أمستردام:

أصبح نجاح الاتحاد الأوروبي يروّج لهذا الأخير بصورة إيجابية في تطوّر العلاقات التجارية والاستثمارية، من جانب شركات القطاع الخاص، وبالنسبة للدول الأوروبية خاصة الوسطى والشّرقية منها، فعملية توسيع الاتحاد والانضمام إليه تمثّل ضمانة لشكل السّلام والحرّية والأمن والاستقرار السّياسي، والازدهار الاقتصادي الذي تسعى هذه الدول لتحقيقه، كما أنّه هدف إستراتيجي كبير للاتحاد.

وبالتزامن مع بدء المفاوضات مع عشر دول من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وذلك في أعقاب قرار المجلس بإمكانية انضمام الأخيرة عند استيفائها الشروط الاقتصادية والسياسية اللازمة، انعقد مؤتمر حكومي دولي آخر تمخض عن) معاهدة أمستردام) التي وقعت يوم 2 أكتوبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ يوم 1 مايو1999م.

جاءت اتفاقية أمستردام، لتعديل تدابير ثابتة لاتفاقية الوحدة الأوروبية، النابعة من الاتفاقيات الأساسية للمجموعة الأوروبية، إذ أكدت أن الاتحاد الأوروبي، يجب أن يمر من خلال عقيدة الحرية والديمقراطية والتضامن مع حقوق الإنسان، ودولة القانون، وهي أولويات مشتركة لجميع الدول الأعضاء. وفيما يخص حقوق المجتمع نلاحظ إلزام الاتفاقية، الدول الأعضاء احترام الحقوق الاجتماعية الموجودة في الوثيقة المشتركة لحقوق المجتمع المصادق عليها عام 1989م، والمعروفة بـ (الوثيقة الاجتماعية). كما أوصت اتفاقية أمستردام، الدول الأعضاء على ضرورة التّشدد بهذه الحقوق الجوهرية وتنظيم خطواتها.

المطلب الثّاني: التوسع إلى 25 عضوًا

حصلت عشرة دول من أوروبا الوسطى وأوروبا الشّرقية، عقب تحررها من السيطرة السوفيتية، على الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي، ثم سعت إلى الانضمام إليه، فواجهت مهمة صعبة تمثلت في تحويل اقتصادياتها وأنظمتها السياسية من الشيوعية المركزية إلى اقتصاديات السوق والدّيمقراطيات التعدّدية، التي تقتضيها عضويتها. وفي عام1997 م، رأى الاتحاد الأوروبي إلى أن خمسة منها أحرزت تقدمًا كافيًا لإحلال المشروع معها في مفاوضات الانضمام في العام المقبل.

استهلت المفاوضات مع خمس دول أخرى في يناير عام .2000 وبحلول عام2004 م، انضمت جمهورية التشيك، واستونيا، والمجر، ولاتيفيا، وليتوانيا، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، إضافة إلى قبرص ومالطا. وبهذا أصبح الاتحاد الأوروبي يضمّ خمسة وعشرين دولة.

أهداف توسع الاتحاد الأوروبي الخامس:

بالنسبة لمواطني أوروبا الوسطى والشرقية، يدل الاتحاد الأوروبي على رمز قيم أوروبا الموحّدة، التي كانت سائدة قبل أكثر من جيل، وانقطعت العلاقات بين أرجائها مع بداية إقامة جدار برلين والحرب الباردة. والعودة إلى أوروبا الموحدة كان أكثر من رمز لهم، إذ كان انضمامهم يعد فرصة لتفعيل اختياراتها بواسطة ديمقراطية الأكثرية، واقتصاد السوق. أمّا بالنّسبة للاتحاد الأوروبي، كان ضمّ دول وسط وشرق أوروبا من أجل تقوية الاقتصاد الأوروبي، بواسطة الإبداع والإصلاحات من أجل النمو والمنافسة، وإيجاد فرص العمل في السوق الموسعة، والوصول إلى أوروبا آمنة لمواطنيها الذين يستفيدون من التوسّع من أجل إعطاء دفعة للأمام في التعاون القضائي وفي الموضوعات الداخلية.

وعملية توسيع الاتحاد تعني في حقيقتها، الإيفاء بالهدف المنتظر الذي طالما عمل الاتحاد على تحقيقه. وبالنسبة لغالبية الأوروبيين، فإن توسع الاتحاد يعني تشكيل عائلة أوروبية ديمقراطية واحدة من عدة دول أوروبية تعمل معا من أجل السلام والازدهار.

المبحث الثاني: الآثار التي ترتبت عن توسّع الاتحاد الأوروبي

لقد أثارت قضية توسّع الاتحاد الأوروبي الخامس، جدلاً وسط الاقتصاديين الأوروبيين، فكان هناك من يراه فرصة تؤدي إلى منافع اقتصادية واضحة للدول الأوروبية الخمسة عشرة الأعضاء القدامى في الاتحاد، مثل ما هو الحال للدول العشرة الجديدة، والبعض الآخر كان يعدُ هذا الأمر مثيرًا للشكوك والقلق وسط الشعوب الأوروبية بشأن هذا التوسع.

المطلب الأول: آثار انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوربي

سنحاول في هذا المطلب التعرّف على الآثار التي ترتبت على انضمام دول أوربا الشرقية للاتحاد الأوروبي على صعيد ميادين عديدة.

أولًا: السياسة الزراعية المشتركة

أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر قوّة في العالم في المنتجات الزراعية الأولية بعد هذا التوسّع الأخير الذي ضمّ عشرة دول، حيث شمل أكثر من مائة مليون مستهلك، غير أنّ هذا التوسع الأخير سيخلق دون شك مشاكل اقتصادية واجتماعية، لدول أوروبا الوسطى والشرقية أكثر منها لدول الاتحاد الخمسة عشرة. ولعلّ أبرز تلك المشكلات ما يلي:

- **أهمية القطاع الزراعي لهذه البلدان:**

تولي دول أوروبا الشّرقية والوسطى اهتمامًا كبيرًا للقطاع الزراعي، يعود إلى خصائصها الزراعية التي تتميز بها عن باقي دول الاتحاد الخمسة عشرة، كما يمثّل نصيب الزراعة 9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2 بالمائة بالنسبة لمجموعة الخمسة عشرة، كما تمثّل المساحة التي تحتلها الزراعة في دول أوروبا الوسطى والشرقية نحو 45 بالمائة من مجموع الأراضي. ومن ثمّ فإنّ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، سيرغمها على التقليل أو الحدّ من المساعدات الوطنية المباشرة للقطاع الزراعي ممّا يهدد الكثير من المستثمرات الفلاحية الصغيرة خاصة بولندا.

- **التفاوت بين أسعار المنتجات الزراعية:**

تعدُ أسعار المنتجات الزراعية لدول أوروبا الوسطى والشرقية، منخفضة عن أسعار المنتجات في دول الاتحاد الأوروبي، فمثلا يتراوح الفرق في أسعار اللحوم الحمراء ما بين 35% و45 % كما يصل إلى 80% بالنسبة لبعض الفواكه.

- **تقليص الطلب على المنتجات الزراعية:**

من الواضح أنّ المنتجات الزراعية والغذائية لدول أوروبا الوسطى والشرقية، لا تستطيع منافسة مثيلاتها في دول الاتحاد الخمسة عشرة، حتى من ناحية احترام المعايير الصّحية المطبقة في الاتحاد. وبداية من التسعينات حققت كلّ من دول أوروبا الوسطى والشرقية عجزًا في الميزان التجاري في قطاع الصناعات الغذائية اتجاه دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة تزايد الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية لدول الاتحاد الأوروبي من المستهلكين في الدول المنضمة حديثًا.

ثانيًا: السّكان والحركة في سوق العمل

حسب تقرير للاتحاد الأوروبي فإنّ حوالي مائتي ألف شخص يهاجر كل عام من بلد إلى بلد آخر من بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة، وهذا يعكس حركة الأشخاص، وبانضمام الدول الجديدة أضيف 23 بالمائة من الأراضي إلى الاتحاد، وازداد عدد السكان بنسبة 20 بالمائة من المجموع الكلّي. هذه الحالة تعكس حجم المشكلة التي يمكن أن يسببها هذا التوسع على الدول الخمسة عشرة القديمة في الاتحاد؛ وذلك يستوجب من دول الاتحاد، معالجة تدفقات المهاجرين وحل مشكلة اللّاجئين. ومن جهة أخرى فإنّ زيادة هجرة العمّالة بعد تحرير حركة الأشخاص داخل الاتحاد الأوروبي، تعد أحد عناصر النمو بالنسبة لدول أوروبا الشرقية والوسطى، إضافة إلى أنّ هجرة العمل تساعد على زيادة المكاسب الاقتصادية لدى الدول المستقبلة، نتيجة لرخصها، وتوفّر الأنواع الفنية منها.

بهذا يشكل التوسّع أحد الفرص الرئيسية المفيدة للاتحاد، في عالم تزداد فيه المنافسة؛ وذلك يجعل توجهات دول الاتحاد الأوروبي القديمة، تنحوا منحًا إيجابيًا لحل هذه القضية إذ وضعت تقييدات وطنية مرنة أمام الأيدي العاملة الجديدة الوافدة إلى أسواقها، وحددت مدّة تفاهم انتقالية تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات تبدأ من تاريخ انضمام الدول المعنية، بهدف تجنب احتمال وقوع ما يسمى بـ (الإغراق الاجتماعي).

على الرغم من ذلك يبقى الرّأي العام الأوروبي في حالة قلق أمام احتمال التدفّقات المهاجرة من الأيدي العاملة الصادرة من الدول المنضمّة حديثا التي تعتمد أساسا على مستوى دخول الأفراد لدى هذه الدول.

ثالثًا: ضغوط الموازنة

مع تزايد العضوية في الاتحاد الأوروبي، أصبح من الواضح أنّ الموارد السابقة لم تعد قادرة على تلبية احتياجات الاتحاد، خاصة بعد انضمام دول أوروبا الشّرقية والوسطى وما تضمّنه هذا المسعى من توجيه مزيد من الاهتمام إلى الأنشطة الهيكلية، حيث أقرّ المجلس المنعقد بين 24 و 25 مارس 1999م في برلين، إضافة موارد أخرى إلى موارد الميزانية، و التي تتمثّل أساساً في رسوم على الطّاقة، ورسوم إنتاج التّبغ، ورسوم على الكحول، وضريبة على الأشخاص وضريبة على رأس المال، ورسوم على الاتصالات، ورسم متغير على القيمة المضافة خلال الفترة.(2006 (2000 -

وفي إطار تغيير هيكل الموازنة اعتبارا لانضمام دول أوروبا الشّرقية والوسطى، تمت أضيفت بندان هما:

- مساعدات ما قبل الانضمام.
- التوسع الأوروبي ويتضمّن هذا البند العناصر التالية: الزراعة والعمليات الهيكلية والسياسات الداخلية والمصاريف الإدارية.

رابعًا: التجارة بين الدول الأعضاء

فيما يخص التّجارة، جميع المؤشرات تشير إلى أنّ انضمام دول وسط وشرق أوروبا، كان إيجابيًا بالنسبة لها ولبقية دول الاتحاد إذ ارتفع حجم تبادلها التجاري مع دول الاتحاد الجديدة بصورة كبيرة، بفضل التّسهيلات الكبيرة للتعاقدات وبالمثل استفادت الشركات المنتجة للمواد الغذائية، وهذا يعود إلى إلغاء الحواجز الجمركية والذي أثّر بصورة إيجابية على نمو تجارة السلع الزراعية.

خامسًا: تدفّق رأس المال

كان توسّع الاتحاد الأوروبي الخامس قد جعل منه الشريك الثّاني لتدفق رأس المال المباشر إلى دول الاتحاد العشرة الجديدة فيه، بعد أن ضمن المستثمرون ثقة الإقليم على أثر انضمام هذه الدول إلى الاتحاد، فبعد انخفاض وصل إلى 9.6 مليار أورو عام 2003م، عاد الاستثمار الأجنبي في الدول الأعضاء الجديدة إلى الارتفاع عام2004، ليصل إلى 15.2 مليار أورو، وكان هذا الارتفاع في جميع الدول العشرة الجديدة الأعضاء في الاتحاد. ومصدر هذه الاستثمارات كان آتيا بالدرجة الأولى من الدول الأسيوية مثل كوريا، الصين وسنغافورة، التي أخذت تبدي اهتماما بهذه الدول منذ عام2004 م بالإضافة إلى روسيا والشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية، التي غيّرت رغبتها في الاستثمار في دول أوروبا الغربية إلى الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد خصوصا في قطاع السيارات وقطاع العقارات.

سادسًا: العلاقات الدولية وميزان القوى

إنّ تأثير التوسّع الخامس للاتحاد الأوروبي في مجال العلاقات الدولية، يمكن ملاحظته من خلال الدور الريادي للاتحاد في كثير من القضايا العالمية، على الرّغم من عدم استفادته الكاملة من ثقله العالمي، وقد منح هذا التوسع فرصة للاتحاد في زيادة نفوذه أمام الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في موضوع السياسة الخارجية، ومواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها السياسة الدولية المعاصرة، والتحدث أمام العالم بصوت واحد.

سابعًا: المؤسّسات الإدارية في الاتحاد

على المستوى التأسيسي، التغيير الناشئ من التحاق دول وسط وشرق أوروبا على الاتحاد الأوروبي كان ظاهرا في توسيع مجلس الاتحاد الذي تخطى عدده من تسعة عشرة عضوًا عام (1995م) إلى اثنتي وخمسون عضوًا فعليين عام 2004م، والبرلمان الأوروبي المختار بواسطة الانتخابات العامة المباشرة، جاوز على حدوده

ليصبح سبعة مائة وخمسون نائبا، واللّجنة الأوروبية وصل تعدادها خمسة وعشرون مندوبان الأمر الذي اقتضى تعيين عشرة مندوبين إضافيين من قبل الدول الأعضاء الجديدة الذين يصبحون جزئيا كتعويضيين مع إلغاء المندوب الثاني المسمى من قبل دول الاتحاد التي يعيش فيها اكبر عدد من السكان.

إنّ انضمام الدول الجديدة إلى الاتحاد تطلب أحد أساليب الاندماج والتّطابق المهمّة للبناء الواقعي للمؤسّسات الأوروبية، والاتحاد في هذه الحالة جابه أحد أقوى التحديات في تاريخيه المتمثل في الحفاظ على الميزات الخاصة لدى مواطنيه، لكي يتمكّن من إدارة مؤسّساته في لغاته المحلية التي أصبحت عشرين لغة رسمية، و لن تكون مهمّة الإدارة سهلة ورخيصة.

ثامنًا: الخلافات داخل مجموعة الخمسة عشرة دولة

يلاحظ أنّ أوروبا قطعت مرحلة مهمّة في تحقيق الوحدة بين دولها الرئيسية، وأنّها تمتلك مكونات القدرات الذّاتية والدولية لبناء قوتها المستقلّة والمؤثرة في النظام العالمي، أنّ القوّة الأوروبية من الممكن أن تستمر وتزداد، إلاّ أنّ توسعها الأخير أثار مجموعة من الخلافات نذكر منها:

- الخلاف القائم بين بعض من الدول الأعضاء القدامى في كيفية دعم الدول الجديدة من دون أن تتأثّر الدول الخمسة عشرة خاصة أنّ الدول العشرة الجديدة سوف تحصل على تمويل كامل من الاتحاد بحلول عام 2007.
- تخوف الدول الصغرى في الاتحاد كفنلندا، ودول البنيلوكس من أن تفقد مكانتها داخل الاتحاد، عند انضمام الدول العشرة الجديدة لأنّها سوف تستفيد من دعم الاتحاد وسوف يؤثر ذلك على مصير شعوب الاتحاد التي تتمّتع بحياة مريحة بعد دخول دول أوروبا الوسطى والشرقية والتي تعاني من تباين اقتصادي مقارنة بالدول الخمسة عشرة في الاتحاد الأوروبي.
- قضية اختلاف الثقافات داخل أوروبا التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، حيث قال "جان مونيه (Jean Monnet) (الذي يعتبر أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي (لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت قد ركّزت على الثقافة وليس الاقتصاد، فوجود خمسة عشرة مليون مسلم ذو ثقافة غريبة عن الثقافة الأوروبية السائدة في أوروبا، أمر يقلق بعض الأطراف في الاتحاد، ومن المحتمل أن يرتفع العدد إذا انضمّت تركيا ويزداد بذلك التناقض الثقافي.
- اختلاف في مواقف كلّ دولة من الاتحاد، فألمانيا تريد توسيعه وتحويله إلى فدرالية بعد انضمام دول أوروبا الشّرقية، ليصبح كالاتحاد الفدرالي الأمريكي، وفرنسا من المتحمسين للاتحاد بعكس بريطانيا الحذرة من الاندماج، والتي مازالت مترددة في تطبيق استعمال اليورو بدلا من الجنيه الإسترليني في أراضيها.
- اختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية، بحيث أن دول أوروبا الشّرقية كانت تحت هيمنة الاتحاد السوفياتي بالتالي فأنظمتها أنظمة شيوعية اشتراكية.

وبصفة عامة فلقد أحدث التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي، تغييرات سياسية اقتصادية واجتماعية يمكن إيجازها فيما يلي:

1. جميع الدول المرشّحة تخضع إلى اتفاقية الانضمام، تفرض الكثير من الإجراءات التي وجب القيام بها ومن بينها.
   - احترام الاتفاقيات الأوروبية مثل: (حقوق الإنسان، والبيئة، وضمان حقوق الأقليات).
   - إدخال ودعم الدّيمقراطية.
   - الالتزام باقتصاد السوق الحر والمنافسة.
   - الوصول إلى سياسة مشتركة (زراعية، واجتماعية، واقتصادية).
   - النمو الاقتصادي في جميع دول الاتحاد الأوروبي نتيجة التوسع عام 2004

2. زيادة التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي.
3. ارتفاع الأسعار في البلدان العشرة الجديدة في الاتحاد، الذي رفع التضخّم، بسبب تركيبة الأسعار المثبتة من الحكومة بسبب زيادة الضرائب غير المباشرة.
4. التطوّر الضريبي كان بصورة عامة ملائما لجميع دول الاتحاد الأوروبي.
5. مواطنو الاتحاد قبلوا بالمنافع الجوهرية التي أضافها توسع الاتحاد الخامس، وبحسب إحصائية معدّه من قبل المجلس الأوروبي، حول المنافع الظاهرية التي أحسّ بها المواطن الأوروبي جراء هذا التوسع، أشارت إلى أنّما بين 46 و 48 بالمائة من مواطني أوروبا شعروا بمردود التوسّع الإيجابي أثناء عامي2004 -2003 ، وارتفعت هذه النّسبة إلى 53 بالمائة بداية عام 2005.

ومن الواضح أنّ التوسع الأخير للاتحاد الأوروبي نحو وسط وشرق أوروبا، أضخم توسّع مقارنة بالتوسعات الأخرى، حيث ضمّ عشرة دول دفعة واحدة ليرتفع العدد من خمسة عشرة إلى خمسة وعشرون دولة. واعتبرت قضية عضوية دول أوروبا الوسطى والشّرقية محل شكوك وقلق عند الرّأي العام الأوروبي وذلك يعود إلى الفجوة الكبيرة في التنمية الاقتصادية ومستويات الإنتاج والمعيشة، كما أنّ مؤسّساتها أقلّ كفاءة وتكنولوجياتها أقل تقدمًا، وسكانها أقلّ مهارة، والبنية الأساسية للسوق أقل تقدما بكثير.

ومن جهة أخرى فإنّ عملية التوسع الأخير للاتحاد الأوروبي نحو بلدان وسط وشرق أوروبا، كانت بمثابة رهان لمجموعة الخمسة عشرة والدول المنضمّة حديثًا على حدّ سواء، حيث وجدت هذه الاستقرار الذي منحها مصداقية أكثر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي المقابل يمثل هذا التوسّع تحدّيا لمجموعة الخمسة نظرًا لتبايناتها الاقتصادية بالإضافة إلى قضايا الهجرة التي تشعر مجموعة الخمسة عشرة بالقلق، جراء تدّفق العمّال الجدد الذي سوف يؤدي وفق وجهة نظرهم إلى خفض الأجور.

لكن هذا لا يخفي وجود إيجابيات هذا التوسّع بحيث أنّه فور انضمام الدول العشرة الجديدة من شرق ووسط أوروبا، اتسعت السّوق الموحدة ومن ثم ارتفاع عدد المستهلكين إلى أزيد من مائة مليون مستهلك في السوق، إضافة إلى النّمو الاقتصادي الذي شهدته جميع دول الاتحاد خاصة الدول الشرقية منها عام2004 م، وزيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتحاد. وكل هذا عائد بالمكاسب للاتحاد الأوروبي بشكل عام.

وبصفة عامة فإنّ توسّع الاتحاد، سيمكن من تعزيز وحدة القارة الأوروبية وتحويلها إلى منطقة أقوى اقتصاديا وسياسيا، قادرة على ممارسة ثقل على الساحة الدولية ومن منافسة القوى الأمريكية والآسيوية.

النتائج:

توصل الباحث من بحثه الى النتائج التالية:

1. الاتحاد الأوروبي هو أبرز مظاهر التعاون ونماذج التكامل الإقليمي التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.
2. إن التكتلات الاقتصادية لها منافع ومضار على المجتمع الدولي.
3. إن التضامن الفكري والعلمي قد فرض خطة سابقة للتكامل الاقتصادي.
4. إن الأهداف المنشودة للاتحاد الأوروبي هو توفير الأمن والحرية وسيادة القانون لمواطنيها وقد تم ذلك
5. سارعت الدول الأوروبية بانضمام دول شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي للنهوض وبناء أوروبا.
6. تطور النظام الأوربي الموحد ليبدأ مرحلة جديدة.
7. لمتخذي القرار في الدول العربية عليهم الاهتمام الكبير بضرورة نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
8. نجاح الاتحاد الأوروبي عبر مراحل طويلة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية.

9. تأسيس نظام نقدي موحد وعملة واحدة (اليورو) في أكثر من دول الاتحاد الأوروبي.
10. أن التوقيع على اتفاق لتأسيس سوق اقتصادية تضم ستة دول فقط، يمكن أن يصل إلى عدد الدول الاتحادية الحالية.

التوصيات:

من أهم التوصيات التي توصل الباحث اليها من البحث كالآتي:

1. إن مشروع مارشال له الفضل (1974م) في إعادة بناء أوروبا.
2. توقيع أول اتفاقية وهي اتفاقية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (1951م).
3. ظهور معاهدة ماستريخت (1992م) والتي تتضمن قيام الاتحاد الأوروبي.
4. ظهور التكتلات الاقتصادية لها منافع ومضار على المجتمع الدولي.
5. انضمام دول أوربا الشرقية عام (2004م) الذي شهد منه أكبر توسع في تاريخ أوروبا.
6. إيجاد طرائق علمية لازدياد النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي لانضمام دول شرق ووسط أوروبا.
7. العمل على زيادة التبادل التجاري بين أعضاء دول الاتحاد الأوروبي.
8. الإسراع بالعمل في التكامل الاقتصادي العربي من توحيد جهود الدول العربية والإسلامية.
9. إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، نظرًا لوجود العديد من المقومات على الساحة العربية.
10. إن توسيع الاتحاد الأوروبي وتوحيد القارة الأوروبية يمنحها صورة إيجابية على الصعيد العالمي والخارجي.
11. حل الخلافات الداخلية خاصة ما يتعلق باختلاف الثقافات ووجهات النظر بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي وانضمام دول شرق أوروبا.

المراجع:

- أبو شرار، علي عبدالفتاح (2010م – 1430هـ). الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات. عمان، الأردن دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- بله، محمد أحمد عبدالقادر ومعتصم مدني السيد. التكتلات الاقتصادية الدولية (الاتحاد الأوروبي نموذجاً في الفترة 2000 – 2017م).(pdf) responsitory.sustech.edu
- الريس
- معن ،عبدالعزيز ومحمد جميل الشيخلي (2014م). الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص). قسم العلوم السياسية – جامعة الشرق الأوسط.
- أشروود ،جون بيندر وسايمون(د. ت). الاتحاد الأوروبي - مقدمة قصيرة جدًا. ترجمة: خالد غريب علي، مراجعة ضياء وراد، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة (حي السفارات)، جمهورية مصر العربية.
- المبيضين ،مخلد عبيد (2012م). الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ماكمان ،روبيرت جيه (2013م). الحرب الباردة مقدمة قصيرة. ترجمة: محمد فتحي، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة.
- الصباغ ،عبداللطيف (د. ت). استاذ تاريخ الحديث المعاصر. تاريخ أوربا المعاصر.
- المفوضية الأوروبية (2015م). تقرير موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار.
- بلجبل ،عادل (2007م). التجربة الأوربية في التعاون الإقليمي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنه.

- نوفل ،أحمد سعيد (د. ت). الاتحاد الأوروبي في مطلع اللفية الثالثة والتحديات ." European Court of Auditors"http://faculty.yu.edu.jo" مؤرشف من الاصل 8 أبريل 2013، أطلع عليه 28 نيسان / ابريل 2019.
- كفيه ،قيسميوري (د. ت). التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 29.
- حبيبه، أيمن وبوخلوط حنان (د. ت). الاتحاد الو روبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ والأثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي تبسي، ص 29– 30.